رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653
ISSN (E): 2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

تاريخ استلام البحث 11 / 9 / 2023
تاريخ قبول البحث 16 / 10 / 2023
تاريخ النشر 31 / 3 / 2024

موقف الاحزاب السياسية الاسلامية في العراق من نظام ولاية الفقيه بعد عام 2003

The position of the Islamic political parties in the system of guardianship of the jurist after 2003

الباحث عبد الكاظم خضير عجيل
جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية
abdulkadhim khdadr ajeel
Baghdad University College of political science
kadhumsyasa@gmail.com

ا.م.د. علي دريول محمد
جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية
Asst.Prof.Dr Ali Dreul Mohammed
Baghdad University College of political science
ali.dar@copolicy.uobaghdad.ed

IRAQI Academic Scientific Journals
https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

الملخص

يمكن تصنيف مسألة ولاية الفقيه من مسلمات الفقه الشيعي, اذ يعود تاريخ ولاية الفقيه الى بدايات الفقه نفسه, فمنذ بداية تاريخ الاجتهاد والفقه, كان هناك اعتقاد بولاية الفقيه في بعض الامور, وانطلاقا من الامامة والعصمة بنى الفكر الشيعي نظريته الخاصة بالدولة الاسلامية, وبعد الغيبة الكبرى للامام المهدي (عليه السلام), ونتيجة لعدم وجود امام معصوم بعده بدا هذا الفكر بالتنظير للدولة, في محاولة منه سد فراغ القيادة الذي خلفته الغيبة, وذهبت اغلب الاراء الى ان افضل شخص يسد هذا الفراغ الفقيه الذي يتمتع بملكة نفسية تجعله يحجم عن المحارم ويكون عالما بالشريعة, وقد وجدت نظرية ولاية الفقيه التطبيق العملي لها بقيام الجمهورية الاسلامية في ايران , وتاثرت بها الحركات والاحزاب فيما بعد وخاصة الاحزاب الاسلامية.

الكلمات المفتاحية : "الاحزاب السياسية الاسلامية"، "ولاية الفقيه"

Abstract

The issue of the guardianship of the jurist can be classified from the postulates of Shiite jurisprudence, as the history of the guardianship of the jurist goes back to the beginnings of jurisprudence itself. For Imam Al-Mahdi (peace be upon him), and as a result of the absence of an infallible Imam after him, this thought began to theorize the state, in an attempt to fill the leadership vacuum left by occultation, and most of the opinions went to the best person to fill this void the jurist who enjoys a psychological faculty that makes him refrain from incest and be a scholar The theory of velayat-e faqih found its practical application with the establishment of the Islamic Republic in Iran, and later movements and parties, especially Islamic parties, were influenced by it.

key words :"Islamic political parties" ،"The Guardianship of the Islamic Jurist"

المقدمة

أن ولاية الفقيه في مدرسة أهل البيت تمثل امتدادا موضوعيًا للإمامة وما يترتب على ذلك من مسؤوليات وحقوق وواجبات عملية ودينية واجتماعية ومالية تقع على عاتق المرجع الديني وعلى أساسها تكون للمرجع الديني ولاية حصرية على جملة من شؤون المجتمع كالولاية على إصدار الفتوى والأحكام الشرعية، والولاية على الحقوق والأموال الشرعية والجباية وتوزيعها، والولاية على القضاء والتحكيم والأمور الحسبية والنظام الاجتماعية العام، وتوسع بعض الفقهاء في إعطاء مساحة أوسع للقضية، لتشمل الحكم والعدالة وهذا ادى إلى الخلاف بين الفقهاء، والسبب في ذلك أنها قضية علمية فقهية يتوصل إليها الفقيه عبر الاستدلال والاستنباط العلمي الفقهي, ووفقا لهذه الرؤية التي تعطي للفقيه القيادة والحكم فقد تبنى

الفكر الشيعي نظرية ولاية الفقيه, ونظرا لتلك الاوضاع الخاصة التي مرت بها الشيعة فرضت عليهم نوعا من العزلة السياسية, لذلك ظل التنظير غائبا لتلك النظرية في العهود الماضية, الا انه في ستينيات القرن الماضي عاد التنظير بقوة لهذه النظرية والتي وجدت صداها عند بعض علماء الشيعة في العراق, وفيما بعد تاثرت بها الاحزاب الاسلامية العراقية التي حكمت العراق بعد عام 2003, وكان لكل حزب موقف معين منها.

اشكالية البحث: تدور اشكالية البحث حول سؤال محوري: ما هو موقف الاحزاب الاسلامية من تطبيق ولاية الفقيه في العراق بعد عام 2003 ؟ وما هي اسباب عدم تطبيق ولاية الفقيه في العراق؟

فرضية البحث: يفترض البحث ان موقف الاحزاب الاسلامية في العراق متباين من تطبيق ولاية الفقيه, لاسباب عديدة منها طبيعة المجتمع العراقي والنظام السياسي.

مناهج البحث: اقتضى اثبات فرضية البحث الاعتماد على منهج التحليل النظمي كمنهج رئيسي, اضافة الى المنهج التاريخي.

هيكلية البحث: تم تقسيم البحث الى ثلاثة محاور فضلا عن مقدمة وخاتمة, وتضمن المحور الاول مفهوم ولاية الفية واهم الرؤى, وبحث المحور الثاني اهم الاحزاب الاسلامية على المساحة العراقية بعد عام 2003, بينما تناول المحور الثالث موقف الاحزاب الاسلامية من ولاية الفقيه.

المحور الاول/ ولاية الفقيه: المفهوم والتاصيل النظري والرؤى

اولا/المفهوم

ولاية الفقيه في المصطلح الفقهي هي نيابة الفقيه الجامع لشروط التقليد و المرجعية الدينية في ما للإمام (ع) من الصلاحيات و الاختيارات المفوضة اليه من قِبَل الله عز و جل عبر نبيه المصطفى (ص) في إدارة شؤون الامة والقيام بمهام الحكومة الاسلامية [1]

وفي غيبة الامام الثاني عشر عند الامامية ، تمثل ولاية الفقيه كبديل ليقوم بسد الفراغ على هذه المستويات وغيرها من الجهات ، فولاية الفقيه التي نحن بصدد البحث عنها ، هي نيابة عن الامام الثاني عشر لغيبته في قيادة الامة واقامة حكم الله على الارض مستمده منه ،ولذلك عرفت ولاية الفقيه : على انها حاكمية المجتهد الجامع للشرائط في عصر الغيبة [2]

تعد حكومة ولاية الفقيه اطروحة سياسيه ناضجه ذات صفه شرعيه قادرة على اداره دفة الحكم ولها ادواتها واساليبها في هذه الإدارة اضافة الى قدرتها على معالجه القضايا السياسية الدولية والعلاقات الدولية ضمن الاطار الشرعي وتعتمد هذه النظرية على اساس وقوف الفقيه الجامع لشرائط الذي اعتمدته الامة وليا لها على راس الهرم السياسي ويستند في شرعيته على اساس نيابته العامه للمعصوم (ع) .[3]

ان ولاية الفقيه هي جزء من فقه النظام السياسي في الإسلام، والمسلمون بمذاهبهم كافةً أجمعوا على وجوب كون الإسلام هو الحاكم في شتَّى الميادين، فالمطلوب على الصعيد السياسي تحكيم الإسلام وفقاً لأي مذهب، وذلك في قبال الحكومات العلمانية التي تسيطر على أنظمة الحكم في المجتمعات الإسلامي .[4]

وان الولاية الالهية اساسا تجسدت بولاية النبي فهو اولى بها في جميع الصلاحيات التي يمتلكها الانسان لنفسه في المسائل الاجتماعية والسياسية والقضائية ، وان ارادته ورأيه مقدمان على ارادة ورأي اي مسلم . هذه الولاية التي انزلها الله تعالى بقوله :"انما وليكم الله ورسوله والذين امنو الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راكعون" [5]

(هذه الآية ولدت اتفاق عند كل علماء الامامية الاثني عشرية ، على وجود الخلفاء المنصوص عليهم من قبل النبي في سياق ولاية ذاتية كلامية تقرر وجوب امام لكل زمان يحتج الله تعالى به على العباد ويكون بوجوده تمام المصلحة والدين) [6]

وسياق ولاية سياسية تعني احقية الائمة المنصوص عليهم ضمن تأكيدات النبي في اية الولاية (حسب معتقدات الامامية) في ممارسة الحكم السياسي بعده ، باعتبار ان الامامة استمرار لمهمة النبوة في التبليغ والتشريع والحفظ والتفسير ، وان الجانب السياسي مهمة ثانوية للإمام المنصوص عليه [7]

ثانيا/مراحل التنظير لولاية الفقيه

ان مرحلة التنظير الاساسية لولاية الفقيه بدأت في القرن الرابع الهجري ، اي بعد انتهاء عصر الغيبة الصغرى التي كان من خلالها الامام الثاني عشر محمد بن الحسن العسكري (ع) يتواصل مع نوابه ، ومن ثم بدأت الغيبة الكبرى ، حيث انقطعت كل وسائل الاتصال بين الامام والناس ، ليتم الاعتماد في هذه المدة الزمنية على مدونات العلماء ورسائلهم وكتبهم دون شروحات او تعليقات او جهد نظري ، ومن هؤلاء العلماء محمد بن يعقوب الكليني في كتابه الكافي ، وابن بابويه الصدوق بي كتابه من لا يحضره الفقيه ، ومحمد بن الحسن الطوسي في كتابه تهذيب الاحكام ، والاستبصار فيما اختلف فيه من الاخبار[8] ثم بدأت مرحلة التأصيل والبناء النظري بشكل اوضح في النصف الثاني من القرن الرابع الهجري ، وتضمنت الجهود التأسيسية لمحمد بن النعمان المفيد ، وعلي بن الحسين المرتضى وغيرهم من الذين اسهموا في اغناء هذا التأصيل لنظرية ولاية الفقيه ، واستمرت لغاية القرن العاشر الهجري اذا تم التركيز على خصوصيات الاطار النظري السياسي في قضية الولاية والحكم، وبرزت مصطلحات ومفاهيم متصلة بقضية الولاية والامامة وطرق الاستدلال عليها ، مثل قاعدة اللطف الالهي والانتخاب للاصلح ، ووجوب تنصيب الامام وغيرها. [9]

وفي هذه المرحلة ركز الفقهاء والمتكلمين في ابحاثهم ومؤلفاتهم على مواصفات وشروط الولاية بسياقها الخاص (الحسبة) ، اي الاقتصار بالاهتمام في نطاق القضاء واقامه الحدود وليس نطاق الحكم والشأن السياسي . [10]

ويبدو ان نظرية ولاية الفقيه كتجربة نظرية وعملية سواء ولاية الفقيه المطلقة او الخاصة المحدودة في مراحل تاريخية ضمن اكثر من مرحلة ، كانت استجابة لمستحدثات العصر السياسية والاجتماعية كل في تاريخه ، للولايات او البلدان التي عاشها المراجع والعلماء وعلاقته بالسلطة السياسية حتى تبلورت الى ولاية الفقيه التي اخذت بها الجمهورية الاسلامية في ايران والتي وضع اسسها النهائية السيد الخميني وتعتبر المرحلة الاولى من الفقهاء المتقدمين ومن بينهم محمد ابن النعمان المفيد (ت413 هـ ، الموافق ل 1023 م) والذي يرى بولاية الفقيه (فاما اقامة الحدود فهو الى سلطان الاسلام المنصوب من قبل الله تعالى وهم ائمة الهدى ومن نصبوه لذالك من الامراء والحكام وقد فوضوا النظر فيه الى فقهاء شيعتهم مع الامكان [11]

ثالثا/ رؤى العلماء حول ولاية الفقيه

وقد ساهم العلماء والمراجع بالاضافة والتوسعة في ولاية الفقيه مستندا على نصوص فقهية تؤدي بالنتيجة الى عدم خروج النظرية عن الحدود الشرعية والعملية لفترة زمنية محددة بذاتها حتى دخول عام (1355 هـ ، 1937 م) فقد برز احد الفقهاء وهو صاحب المشروطة الفقيه المحقق الشيخ محمد حسين النائيني (1355 هـ) اذ قال (ان حقيق السلطة الاسلامية هي الولاية على مجريات سياسية امور الامة ومعرفة حدودها ومقوماتها ، وبما انها تعتمد مساهمة جميع افراد الشعب في امور البلاد كأصل مسلم به ، لذا فهي تكرس مبدأ التشاور مع عقلاء الامة وهو ما يسمى بالشورى الشعبية العامة ، ولا تنحصر بالتشاور مع بطانة الوالي وخاصته ومقربيه)[12]

المرجع السيد محسن الحكيم (ت1390 هـ ، 1971 م) الذي يقول في ولاية الفقيه (اذا قبض الفقيه الزكاة بعنوان الولاية العامة برئت ذمت المالك لان قبضه قبض المستحق كما دليل الولاية في المقام وفي سائر مواردها)[13] يبدو ان السيد محسن الحكيم يؤمن بولاية الفقيه الحسبية كما تم التأكيد على ذلك لاحقا في المطلب الثالث

المرجع السيد روح الله الخميني (ت 1409 هـ ، 1989م) تنفرد الدول الاسلامية بنظام سياسي اخذ به في الجمهورية الاسلامية في ايران وكان السيد الخميني هو من وضع نظرية ولاية الفقيه لايران ومن المحور النظري والمحور الاخر العملي فكانت تجسيد للخط المرجعي الذي يؤمن بالحكم الديني وولاية الفقيه بالذات وجعلها موضع تنفيذ على المؤسسات السياسية في ايران ا ذ يقول (ولاية الفقيه من المواضيع التي يوجب تصورها والتصديق بها ، فهي لا تحتاج لاي برهنة ، وذلك بمعنى ان كل من

ادرك العقائد والاحكام الاسلامية – ولو اجمالا – وبمجرد ان يصل الى ولاية الفقيه ويتصورها فسيصدق بها فورا وسيجدها ضرورة بديهية [14]

اذ كان الامام الخميني محافظا تجاه مسألة التراث الشيعي من قبيل ان الائمة معينون من قبل الله, والتركيز على عموم ولاية الفقيه كموقف عملي دعمه الامام الخميني في كتابه(الحكومة الاسلامية او ولاية الفقيه) بالدعائم النظرية, حيث انطلق من بديهيات وضرورات دينية واجتماعية كضرورة وجود الحكومة وشروط الحاكم في الاسلام وخلود الشريعة, وذلك حتى يتجاوز به الفكر الشيعي الجمود الذي ظل يرزح تحته لقرون لم تؤد الا الى شل حركتهم السياسية منذ غيبة الامام المهدي(عليه السلام), [15]

لذلك كان الامام الخميني اول فقيه يبين بشكل واضح وصريح شمول ولاية الفقيه للتصدي لامر الحكومة بمعناها الشامل والجامع لكل الوظائف[16]

المرجع ابا القاسم الخوئي (ت1413 هـ ، 1993 م) يرى ان المرجع يتفاعل مع حاجات المجتمع حيثما كانت مما يعني انه يوسع في ولاية الفقيه الخاصة لتتناسب مع الاحداث التي يمر بها المجتمع وبدى واضحا في احداث الانتفاضة الشعبانية عام 1991م حيث ذهب الى الرأي القال (لولي الامر حق التصرف فيه كيفما يشاء ، حسب ما يرى فيه من المصلحة قبل التقسيم ، فان ذلك مقتضى ولايته المطلقة على تلك الاموال [17]

المرجع السيد محمد باقر الصدر (ت 1400 هـ ، 1980م) من المؤكد ان السيد محمد باقر الصدر يؤمن بولاية الفقيه العامة من خلال كتاباته في مجال الاقتصاد والفلسفة وغيرها حيث يذهب الى ان (المجتهد المطلق اذ توافرت في سائر الشروط الشرعية في مرجع التقليد جاز للمكلف ان يقلده ، وكانت له الولاية الشرعية العامة في شؤون المسلمين ، شريطة ان يكون كفوءا لذلك من الناحية الدينية والواقعية معا[18]

المرجع السيد محمد محمد صادق الصدر (ت1415 هـ ، 1995م) حيث تضمن رأيه في ثبوت ولاية الفقيه على ان (الحديث واضح في المطلوب ، فأن الحوادث الواقعة هي كل الامور المستجدة في المجتمع الاسلامي ، من مشاكل الدولة والافراد فانها يجب الرجوع فيها الى الرواة وهم الفقهاء ، فانهم حجة على المسلمين)[19]

المرجع السيد محمد سعيد الحكيم (ت 1442هـ ، 2021م) اذ قال (ان الغرض من نصب الحاكم للحكومة لما كان هو استغناء الشيعة عن مراجعة قضاة الجور ، جعل جميع مناصبهم التي يحتاج اليهم فيها له ، ليتم الاستغناء عنهم ولايختص ذلك بفضل الخصومة ، فأعلم من الشارع الاقدس الرضا بوقوع الفعل ولو لكونه مما يتوقف عليه رفع الفساد ونظم امر المعاش والمعاد ، لزم مراجعة الحاكم فيه ، لان المتيقن حينئذ سلطان عليه) [20]

المرجع السيد علي السيستاني يرى المرجع في حدود حاكمية الحاكم ومورد نفوذها في حق مقلدي الغير ويذهب الى ان حدود ولاية الفقيه (الولاية فيما يعبر عنها في كلمات الفقهاء بالامور الحسبية تثبت

لكل فقيه جامع لشروط التقليد ، واما الولاية فيما هو اوسع منها من الامور العامة التي يتوقف عليها نظام المجتمع الاسلامي فلمن تثبت له من الفقهاء ولظروف اعمالها شروط اضافية ومنها ان يكون للفقيه مقبولية عامة لدى المؤمنين) [21] ان الاحكام الولائية للولي الفقيه نافذه على جميع مسلمي العالم ام هي خاصة بمنطقة نفوذه وولايته فأنه يؤكد ان ولاية الفقيه فيما تثبت له مواردها لا تحدد ببقعة جغرافية

المحور الثاني/ اهم الاحزاب الاسلامية العراقية بعد عام 2003

اولا/ حزب الدعوة الاسلامية

في عام 1957 تم الاتفاق على معظم الخطوط العريضة للعمل وأصبحوا يشكلون نواة حزب إسلامي أطلقوا عليه فيما بعد الدعوة الإسلامية, وهو اول حزب إسلامي في العراق، له منهج وخطاب حركي وثقافة حزبية، وتاسس في ظل المرجعية ورعايتها، وضم عدد كبير من رجال الدين والأكاديميين والمثقفين فيما بعد. كما انه غطى في حركته التنظيمية مختلف المدن والمحافظات العراقية. وبعد انقلاب تموز/ يوليو 1958 عقد الاجتماع التأسيسي الموسع للحزب في مدينة كربلاء. وقد ضمت هيئة التأسيس كلا من: محمد باقر الصدر, محمد مهدي الحكيم, وغيرهم) .[22]

إذ ورد في تقرير الاستخبارات العسكرية عن حزب الدعوة وأهدافه انه يعمل على تنقية المجتمع العراقي من العادات، والافكار الغريبة البعيدة عن الدين الإسلامي، وتربية المجتمع تربية ايمانية، وبعد انقلاب 1968 اتخذ الحزب اسلوب العنف، سيما بعد ان تعرض للإبادة من قبل الاجهزة الامنية، واستطاع الحزب من التغلغل داخل الجيش العراقي، وبعد نجاح الثورة الاسلامية في ايران عدت الحكومة العراقية الانضمام الى حزب الدعوة خيانة عقوبتها الاعدام [23]

ثانيا/ المجلس الاعلى الاسلامي:

تأسس في ايران عام ،1982 وله عمق داخل العراق جناحه العسكري (فيلق بدر)، اصدر صحيفتين بإسم (الشهادة) و(نداء الرافدين) من دمشق، وكان من اهداف السيد محمد باقر الحكيم رئيس المجلس الاعلى، اسقاط النظام العراقي، وانتقلت قيادة المجلس الاعلى الى العراق بعد سقوط النظام العراقي عام ،2003 وبعد استشهاد السيد محمد باقر الحكيم في اب من العام نفسه، خلفه اخيه عبد العزيز الحكيم في قيادة المجلس، وتحول فيلق بدر من منظمة عسكرية الى منظمة سياسية .[24]

لم يكن تأسيس المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق وهذا هو اسمه منذ النشأة العام (17 تشرين الثاني 1982) وحتى مؤتمره الاخير حيث رفع مفردة الثورة ، بإيران – حزبا سياسيا ، بقدر ما هو تجمع او ائتلاف ضم في بداية تشكيله ، قوى عراقية اسلامية معارضة ، احزابا وجماعات شيعية وحزبا كورديا إسلاميا، جاء في تعريفه الرسمي (المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق : كيان سياسي عراقي اسلامي مستقل ، يضع نفسه في اطار منفتح على كافة الاحزاب والتنظيمات والشرائح العراقية (الاسلامية خاصة) ويعمل في ظل المرجعية الدينية السياسية المتصدية للشأن العراقي باتجاه الاهداف

الدائمة والمرحلية وشعار المجلس الاعلى هو الحرية والاستقلال والعدالة للعراق . وبهذا التعريف لا يكون المجلس الاعلى حالة ائتلافيه او جبهوية او بديل عن القوى الاسلامية [25]

ثالثا/ التيار الصدري:

منذ اغتيال السيد محمد باقر الصدر عام 1980 برزت ظاهرة ميزت العمل الإسلامي وهي ظاهرة الانتساب للصدر فبرز منذ ذلك الحين ما يعرف بالخط الصدري الذي يمتد ليشمل شخصيات وقيادات مهمة ومنها السيد كاظم الحائري وهو من رموز حزب الدعوة الإسلامية, كما يشمل السيد محمد صادق الصدر ونجله السيد مقتدى الصدر وجيش المهدي كما يشمل الشيخ محمد اليعقوبي وحزب الفضيلة, يمتلك الحزب اتفاقاً على محوريه دور آل الصدر في العمل الإسلامي في العراق و اعتباره مفجر الثورة الإسلامية) .[26]

وتميز منهج الصدر الثاني بالدعوة الى الوحدة الوطنية من خلال توحيد صلاة الجمعة والجماعة, وفتح الحوار مع مختلف الطوائف, ومهاجمة اسرائيل والولايات المتحدة الامريكية في خطبه, وتحول اتباع السيد الصدر الثاني الى اتباع لابنه السيد مقتدى, وبعد الاحتلال الامريكي للعراق عام 2003 اعلن السيد مقتدى عن تأسيس جيش المهدي ليتولى حماية المرجعية الدينية والعتبات المقدسة, وحصلت مواجهات مسلحة عديدة بين جيش المهدي والقوات الامريكية اهمها مواجهات اب عام 2004 التي انتهت بتوسط السيد السيستاني بعدما تكبد جيش المهدي اخسائر بشرية فادحة نتيجة عدم تكافؤ المعركة بين الطرفين, وفي عام 2008 حصلت مواجهة مع القوات الامريكية فيما عرف بصولة الفرسات , ليعلن السيد مقتدى تحويل جيش المهدي الى منظمة مدنية, وفي عام 2016 تحرك التيار الصدري ليقود التظاهرات المطالبة بالاصلاح [27]

اذ اندلعت سلسلة من الاحتجاجات في العراق ابتداءا من منتصف عام 2015 في وسط وجنوب العراق, بقيادة التيار الصدري, ووصل الغضب الشعبي ذروته الى اقتحام البرلمان, وكذلك اندلعت احتجاجات في بداية تموز عام 2018 في جنوب العراق خاصة في البصرة, ميسان, الديوانية, كربلاء, واسط, الناصرية, النجف, بابل, ورفعت شعارات ضد الظلم ونقص الخدمات والفساد[28]

فمحاربة الفساد الاداري والمالي الذي بدا ينخر في مفاصل الدولة العراقية كان من اهم شعارات الاحتجاجات, نظرا لما له من تاثيرات ايجابية على تنمية الاقتصاد وتحقيق الرفاه الاقتصادي, ومن ثم توزيع عادل للموارد[29]

وجدير بالذكر انه وفقا لتقرير منظمة الشفافية الدولية لعام 2018, كان العراق اكثر الدول فسادا لاكثر من خمسة عشر عاما, وجاء العراق في المرتبة 168من بين 180 دولة شملها التقرير بنسب متفاوتة من حيث انتشار الفساد, وصنف التقرير البلدان التي تقل درجاتها عن 50, بما في ذلك العراق

على انها دول غير ديمقراطية, فضلا عن انتشار الفساد السياسي والاقتصادي والاداري داخل مؤسساتها المختلفة[30]

وفي عام 2019 تم التلويح من قبل السيد مقتدى الصدر باللجوء الى المعارضة اذا لم تستجيب الحكومة للاصلاحات, خاصة بعد احتجاجات مطلع اكتوبر 2019, اذ طالب السيد مقتدى الصدر باستقالة الحكومة نتيجة المعارضة الشعبية, وخسارة عدد كبير من الضحايا في تلك التظاهرات[31]

رابعا/ منظمة العمل الاسلامي:

تأسست عام 1966 تحت اسم الحركة المرجعية وسميت بالحركة المرجعية، مؤسسها محمد مهدي الشيرازي [32] ، وبعد عام ،1967 تم تغيير اسمها الى حركة (الرساليين الطلائع)، وبعد قيام الثورة الاسلامية في ايران تحول اسمها الى منظمة العمل الاسلامي ، بدأت المنظمة منذ تأسيسها بالتركيز على النشاطات الاجتماعية والخيرية ، استطاعت أن تفتح مدارس لتعليم القران الكريم ونشر تعاليم الاسلام واهدافه [33] واتخذت مدينة قم مقرا للمنظمة [34]

المحور الثالث/ موقف الاحزاب الاسلامية من ولاية الفقيه

_اختلفت مواقف الاحزاب الاسلامية من ولاية الفقية, بالنسبة لحزب الدعوة الاسلامية, فقد كان يدعو الى النظام القائم على اساس الشورى الا انه عند قيام الثورة الايرانيه عام 1979 تحول عن الشورى لصالح نظريه ولاية الفقيه ولما رأى ان هذه النظرية لا تنسجم مع طبيعة المجتمع العراقي تحول منها الى شكل اخر يجمع بين الشورى وولاية الفقيه .[35]

اذ يشترط هذا الشكل الفقاهة في ولي الامر ولكن الاختيار يتم في اطار الشورى التي تمثل الامة, وانتخاب الامة هو الذي يمنح شرعية ممارسة الحكم, كما ان اساليب ادارة الحكم متروكة للامة ايضا من خلال ممثليها[36]

بعد عام 2003 حدث تحول في النظرية الحركية لحزب الدعوة باتجاه النظام السياسي المدني مما يعني انه تخلى عن النظام الديني المتمثل في الشورى او ولاية الفقيه او الدمج بين ولاية الفقيه والشورى, اذ يرى الحزب ان الحجر الاساسي في النظام السياسي المنشود هو مبدا الشورى والانتخاب الحر وصياغة دستور دائم للبلاد يستلهم روحه ومواده من مبادئ الاسلام وقيم المجتمع العراقي الاصيلة ومثله واعرافه ..انتخاب ممثلي الشعب بالاقتراع الحر السري العام المباشر لتشكيل مجلس وطني يضمن تمثيل جميع فئات الشعب .. التزام مبدا الفصل بين السلطات [37]

اما المجلس الاعلى الاسلامي فعلى الرغم من نشاته في الجمهورية الاسلامية وتمسكهلا بولاية الفقيه, الا انه بعد عودته الى العراق عقب سقوط النظام ومشاركته في العملية السياسية, بدا يبتعد تدريجيا عن ولاية الفقيه, وفي عام 2007 تم تغيير اسمه الى المجلس الاعلى الاسلامي العراقي, بعد ان كان اسمه

عند التأسيس المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق, وبعد وفاة السيد عبد العزيز الحكيم في عام 2009, خلفه ابنه عمار الحكيم الذي اصبح منذ ذلك الحين زعيم المجلس الاعلى, وخلال فترة قيادته انتهج المجلس مواقف اجتماعية وانتخابية اكثر تماشيا مع سياسات رجال الدين النافذين مثل اية الله علي السيستاني, ومع ذلك نشا انشقاق داخلي نتيجة نتيجة معارضة الحكيم لبعض السياسات الايرانية وحرصه على ابقاء المجلس الاعلى في منأى عن عقيدة ولاية الفقيه الذي يمنح السلطة الكاملة للمرشد الاعلى الايراني [38]

ومع ذلك فأن هذا التوجه نحو الدولة الحديثة لا يعني عدم الاعتراف بأهمية النظام كنوع من الخلافة الاسلامية وكتجربة تاريخية لها تقدير كامل, ولكنها في نفس الوقت لا تجعلها تتجاوز الزمان والظروف التي كانت عليها[39]

بالنسبة للتيار الصدري فهو يؤمن بدور إشرافي للفقيه، على أساس نظرية ولاية الفقيه العامة المقيدة أو في إطار الالتزام التقليدي بالمرجعية الدينية[(40)]

اذ كان السيد محمد صادق الصدر مؤسس التيار الصدري من الرافضين لمقولة الولاية العامة المطلقة للفقيه, وجاء بما اسماه الولاية العامة المقيدة للفقيه, وبعد عام 2003 ظل التيار ملتزما بمقولات الصدر الاب, وهو ما ادى الى نوع من التناقض في الموقف من مقولات المرجع الذي اوصى الصدر الاب بتقليده, وهو الشيخ كاظم الحائري, فبعد ان كان الشيخ الحائري مرجعا للسيد مقتدى الصدر ولتياره , خاصة في السنوات الاولى بعد العام2003, خرج السيد مقتدى عن مرجعية الحائري على الرغم من عدم وصوله الى مرحلة الاجتهاد [41]

اما منظمة العمل , فان نظام الحكم في فكر منظمة العمل لا يقوم على نظرية ولاية الفقيه انما (تعتبر منظمة العمل الاسلامي ان التنظيم شرطا لا بد منه في المسيرة الاسلامية لحصول الثورة على السلطات المنحرفة ، ولتكثيف طاقات الامة وتوظيفها وتوجيهها التوجه السليم من قبل القيادة الاسلامية المتمثلة بعلماء الدين اذ لا بد من وجود جسر ارتباط بين هولاء العلماء والجماهير، وتقوم فلسفة منظمة العمل الحركية على قاعدة الولاء للمرجع وان تكون القيادة العلمائية للمرجع والطاعة لارائه شرط لابد منه) [(42)]. يبدو ان المنظمة لها فلسفة اخرى تختلف عن الخلافة والشورى وولاية الفقيه والخلاصة انها شاركت في قبول النظام السياسي بعد عام 2003 اي القبول بالحكم المدني

اما عن اهم اسباب عدم الاخذ بنظام ولاية الفقيه, يبدو ان هنالك اسباب فكرية وسياسية تمنع اقامة نظام سياسي يعتمد على أصل الخلافة تاريخيا وان القوى العلمانية الصاعدة التي بدأت تومن بان اوربا قد خلقت مجتمع متفاعل وبنت حضارة مدنية شاخصة في اوربا وحصل تقدم في فضاء العلوم الصرفة والانسانية والاذعان لحقوق الانسان والحريات العامة فبدت فيما بعد دول لها نفوذ في القرار السياسي

الدولي بعد ان امتلكت ناصية العلوم الاقتصادية والعسكرية بعد ان تخلت اوروبا عن الكنيسة ورجال الدين.

اضافة الى ان العراق بلد متعدد المذاهب الاسلامية وهم غير ميالين الى الاخذ بنظام ولاية الفقيه, ويعود السبب الى اختلاف وجهات النظر, اذان فلسفة الحكم في وجهة نظر الشيعة تعتمد تاريخيا على وصية الرسول بخلافة الامام علي (عليه السلام) ثم تمتد الى اخر امام ومن بعده تعود السلطة الى المجتهد الذي يتصف بشروط محددة, بينما الخلافة تعتمد على الاختيار والتعيين وفق للمذهب السني, فهناك فلسفتين في الحكومة الدينة عند المسلمين مستندة على احكام فقهية تدور في العقل في اطار ديني وكل راي مختلف عن الاخر[43] اضافة الى انه منذ الاحتلال الامريكي للعراق عام 2003 اصبح الحديث عن الديمقراطية والتحول الديمقراطي في العراق مطروحا في الاروقة السياسية والثقافية والاجتماعية وبشدة, فالاطاحة بالنظام الاستبدادي السابق قد اوجد فرصة للشعب العراقي كي يؤسس دولة ديمقراطية دستورية مدنية حديثة [44]

ولا نهمل دور العامل الخارجي, اذ قد تعترض الإدارة الأمريكية وحلفائها الغربيين على هذا الخيار كونه حكم سلفي يتعبد بالنص ويتقاطع كليا مع الحضارة الغربية ورؤيتها للإنسان والحياه والكون وربما يفضي الى توحيد العالم الاسلامي لاحتساب ان الخلافة تشكل احدى الرموز التوجيهية للامة الاسلامية [45] ، خاصة ان نهج الولايات المتحدة في العراق كان يروم اقامة الديمقراطية عن طريق انتخابات حرة, وحق الاقتراع الكامل للبالغين, وغياب سلطات غير منتخبة يمكن ان تحد من سلطة النواب المنتخبين من قبل الشعب [46]

الخاتمة

يبدو ان الموقف من نظام الحكم الديني وفق نظرية ولاية الفقيه او وفق نظرية الخلافة والمقصود به النظام الديني السياسي لم يكن مختارا من كل الاحزاب الاسلامية التي حكمت العراق بعد العام 2003, وهنالك مبررات واسباب تحول دون الاخذ بهذه النظريتين لان المجتمع العراقي متعدد الاديان والمذاهب والايدولوجيات القومية واليسارية ,لذا فان اغلب الاحزاب الأسلامية كانت تؤمن بالنظام الاسلامي قبل عام 2003 ومثلها الاحزاب العلمانية التي تخلت عن الفكر الماركسي والليليني والماوي لكنها بعد ذلك وجدت تحديات صعبة تصل حد المستحيل في تطبيق ولاية الفقيه او الخلافة في العراق على اساس ان المجتمع العراقي متنوع اجتماعيا ودينياً ومذهبياً وقومياً، وكذلك جاء بناء النظام السياسي العراقي بعد عام 2003 على اساس الديمقراطية والفيدرالية (الدولة المركبة التي لا تؤمن بها ولاية الفقيه او الخلافة ولا بد من الالتفات الى العامل الدولي والاقليمية في معارضة النظام الديني السياسي , وتبين ان هنالك خلافا واشكالات حول الاخذ بنظام ولاية الفقيه .

قائمة الهوامش :

1- احمد حسوني جاسم, هادي عبد الله با ش اغا,نظرية ولاية الفقيه في منظور فقهاء الامامية, مجلة كلية الامام الكاظم, العدد(3), جامعة الامام الكاظم, العراق, 2022, ص84.
2- ماجد العطية ، مقدمات في ولاية الفقيه (مجموعة محاضرات) ، بغداد ، د.ن ،2015 ، ج2 ، ص2
3- قاسم المالكي ، اسس الحكومة الاسلامية واصولها ضمن كتاب(الحكومة من وجهة نظر المذاهب الاسلامية الطبعة الاولى) ، ص 12. ولمزيد من المعلومات ينظر الى نفس المصدر
4- الموقع الرسمي لمؤسسة العلامة المرجع السيد محمد حسين فضل الله
https://arabic.bayynat.org.lb/ListingFAQ2.aspx?cid=5&Language=1
5- سورة الحشر الاية 7
6- محمد ابن النعمان المفيد ، اوائل المقالات في المذاهب والمختارات ، قم ، د.ن 1413 هجري ، ج4 ، ص39
7- محمد مهدي شمس الدين ، نظام الحكم والادارة في الاسلام ، ط4 ، بيروت ، دار التعارف للمطبوعات ، د.ت ، ص358
8- محمد مصطفوي، نظريات الحكم والدولة، دراسة مقارنة بين الفقه السلمي والقانون الدستوري الوضعي ، ط2 ، بيروت, مركز الحضارة لتنمية الفكر السلمي، ص .15
9- علي بن الحسين المرتضى، الشافي في المامة، قم، مؤسسة النشر السلمي، 1410هـ، ج ،1 ص 39-36
10- ينظر في ذلك : زين الدين العاملي(الشهيد الثاني)، مسالك الفهام في شرح شرائع السلم ، الطبعة الحجرية، د.م.د.ن.د.ت، ج ،ص1
11- محمد بن النعمان المفيد ، تهذيب الحكام في شرح المقنعة ، قم ، مؤسسة النشر الاسلامي ، 1380 هجري ، ج4 ، ص 822
12- الشيخ محمد حسين الغروي النائيني ، تنبيه الامة وتنزيه الملة ، النجف الاشرف ، 1327 هـ /1909 م ، ص55
13- محسن الحكيم، مستمسك العروة الوثقى، ط ،3 النجف الشرف، مطبعة الاداب ، 1388هـ، ج9 ، ص 329
14- روح ال الخميني، الحكومة السلمية ، بيروت، دار التعارف، د.ت، ص 79
15- ستار جبار علاي, دور المرشد الاعلى في تحديد توجهات السياسة الايرانية ,مجلة كلية القانون والعلوم السياسية, العدد(4), الجامعة العراقية, 2019, ص49.
16- احمد عدنان عزيز,الجذور والمباني الفكرية لنظرية ولاية الفقيه في الفكر الاسلامي, مجلة القضايا السياسية, العدد(42),كلية العلوم السياسية, جامعة النهرين, 2015, ص251
17- ماجد العطية ، مقدمات في ولاية الفقيه (مجموعة محاظرات) ، بغداد ، د.ن ،2015 ، ج2 ، ص32
18- محمد باقر الصدر، الفتاوى الواضحة، النجف الشرف، مطبعة الاداب ،د.ت، ص 126
19- محمد محمد صادق الصدر، مبحث حول ولية الفقيه، تحقيق: مؤسسة المنتظر لحياء تراث ال الصدر، ط ،1 ايران، مدين للطباعة والنشر، 1434هـ ، ص71
20- محمد سعيد الحكيم، مصباح المنهاج، الاجتهاد والتقليد، ط ،2 النجف الشرف، مؤسسة الحكمة للثقافة السلمية، 2007، ص 209
21- السيد السيستاني ، الفوائد الالهية ، جمع الشيخ محمد كاظم الجشي ، ج1 ، ص38-39
22- هادي حسن عليوي، اح ازب المعارضة السياسية في الع ارق ،2003-1968 مؤسسة التاريخ العربي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ص261

23- هادي حسن عليوي، اح ازب المعارضة السياسية في الع ارق ،2003-1968 مؤسسة التاريخ العربي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ص.33-35
24- هادي حسن عليوي، مصدر سبق ذكره، ص 45.
25- الموقع الرسمي للمجلس الاعلى ، http://www.almejlis.org/page 8.html
26- حسن لطيف الزبيدي, موسوعة السياسة العراقية ، شركة العارف للاعمال ، بيروت ، ط2 ، 2013 ، ص149.
27- ستار جبار علاي, الاحزاب السياسية العراقية بعد عام 2003(دراسة في البرامج السياسية), مجلة الدراسات دولية, العدد(80), مركز الدراسات الاستيراتيجية والدولية, جامعة بغداد, 2020, ص ص31-32.
28- حسن لطيف الزبيدي، أألحزاب والجمعيات والحركات والشخصيات السياسية والقومية والدينية في العراق ، ص .432
29- حسن ظاظا ، العراق دراسة في تأريخه السياسي 1908 – 2005 ، ط 1 ، دار الرؤية للطباعة والنشر والتوزيع ، سوريا ، 2007 ، ص96
30- ابراهيم رسول حسين العارضي، مصدر سبق ذكره، ص،47 مديرية االستخبارات العسكرية العامة، مصدر سبق ذكره، ص.24
31- حامد العبدلله ، الفكر الحركي لحزب الدعوة الاسلامية ، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد 2 ، صيف 1997 ، ص48
32- شعلان عبد القادر ابراهيم, نظرية ولاية الفقيه وموقف حزب الدعوة الاسلامية منها, مجلة الجامعة العراقية, العدد(44), الجامعة العراقية, 2019, ص231.
33- حزب الدعوة الاسلامية ، برنامجنا – البيان والبرنامج السياسي ، اذار /مارس 1992 ، ص 46-53
34- فيليب سميث, هل يجب بالفعل اعتبار قوات المجلس الاعلى الاسلامي العراقي ميليشيات جيدة؟, تحليل السياسات/ المرصد السياسي, العدد(4762), على الرابط الالكتروني: www.washingtoninstitute.org في 17/ اغسطس/2016
35- الاحزاب المرتبطة بولاية الفقيه – مصدر سابق الموقع الرسمي للجزيرة – الاحزاب المرتبطة بولاية الفقيهhttps://www.aljazeera.net/26/04/2006/
36- يحيى الكبيسي, التيار الصدري محاولة للفهم, على الرابط الالكتروني: www.alquds.co.uk. في 31/يناير/2020
37- عادل رؤوف ، العمل الاسلامي في العراق بين المرجعية والحزبية ، المركز العراقي للعلام والدراسات ، الطبعة الاولى ، 2000 ، سوريا دمشق ، ص241
38- الشيعة في العراق ويكيبيديا https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D
39- اسعد طارش عبد الرضا, فراس كوركيس عزيز, التطورات السياسية في العراق بين الديمقراطية والتوافقية, مجلة دراسات دولية, العدد(63), مركز الدراسات الاستيراتيجية, جامعة بغداد, 2015, ص236.
40- الشيعة في العراق ويكيبيديا https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D

المصادر

اولا/ الكتب العربية والمترجمة

1- الشيخ محمد حسين الغروي النائيني ، تنبيه الامة وتنزيه الملة ، النجف الاشرف ، 1327 هـ /1909 م ، ص55

2- السيد السيستاني ، الفوائد الالهية ، جمع الشيخ محمد كاظم الجشي ، ج1 ، ص38-39

3- حسن ظاظا ، العراق دراسة في تأريخه السياسي 1908 – 2005 ، ط 1 ، دار الرؤية للطباعة والنشر والتوزيع ، سوريا ، 2007 ، ص96
4- حسن لطيف الزبيدي, موسوعة السياسة العراقية ، شركة العارف للاعمال ، بيروت ، ط2 ، 2013 ، ص149.
5- روح ال الخميني، الحكومة السلمية ، بيروت، دار التعارف، د.ت، ص 79
6- زين الدين العاملي(الشهيد الثاني)، مسالك الفهام في شرح شرائع السلم ، الطبعة الحجرية، د.م.د.ن.د.ت، ج 1،ص
7- عادل رؤوف ، العمل الاسلامي في العراق بين المرجعية والحزبية ، المركز العراقي للعلام والدراسات ، الطبعة الاولى ، 2000 ، سوريا دمشق ، ص241
8- علي بن الحسين المرتضى، الشافي في المامة، قم، مؤسسة النشر السلمي، 1410هـ، ج 1،ص 39-36
9- قاسم المالكي ، اسس الحكومة الاسلامية واصولها ضمن كتاب(الحكومة من وجهة نظر المذاهب الاسلامية الطبعة الاولى) ، ص 12. ولمزيد من المعلومات ينظر الى نفس المصدر
10- محمد سعيد الحكيم، مصباح المنهاج، الاجتهاد والتقليد، ط 2،النجف الشرف، مؤسسة الحكمة للثقافة السلمية، 2007، ص 209
11- محمد محمد صادق الصدر، مبحث حول ولية الفقيه، تحقيق: مؤسسة المنتظر لحياء تراث ال الصدر، ط 1،ايران، مدين للطباعة والنشر، 1434هـ ، ص71
12- ماجد العطية ، مقدمات في ولاية الفقيه (مجموعة محاظرات) ، بغداد ، د.ن ،2015 ، ج2 ، ص32
13- محمد باقر الصدر، الفتاوى الواضحة، النجف الشرف، مطبعة الاداب ،د.ت، ص 126
14- محمد مصطفوي، نظريات الحكم والدولة، دراسة مقارنة بين الفقه السلمي والقانون الدستوري الوضعي ، ط2 ، بيروت, مركز الحضارة لتنمية الفكر السلمي، ص .15
15- ينظر في ذلك : محمد بن النعمان المفيد ، تهذيب الحكام في شرح المقنعة ، قم ، مؤسسة النشر الاسلامي ، 1380 هجري ، ج4 ، ص 822
16- محسن الحكيم، مستمسك العروة الوثقى، ط 3،النجف الشرف، مطبعة الاداب ، 1388هـ، ج9 ، ص 329
محمد ابن النعمان المفيد ، اوائل المقالات في المذاهب والمختارات ، قم ، د.ن 1413 هجري ، ج4 ، ص39
17- محمد مهدي شمس الدين ، نظام الحكم والادارة في الاسلام ، ط4 ، بيروت ، دار التعارف للمطبوعات ، د.ت ، ص358
18- ماجد العطية ، مقدمات في ولاية الفقيه (مجموعة محاضرات) ، بغداد ، د.ن ،2015 ، ج2 ، ص2
19- هادي حسن عليوي، اح ازب المعارضة السياسية في الع ارق ،2003-1968 مؤسسة التاريخ العربي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ص.33-35

ثانيا/ المجلات والدوريات

1- اسعد طارش عبد الرضا, فراس كوركيس عزيز, التطورات السياسية في العراق بين الديمقراطية والتوافقية, مجلة دراسات دولية, العدد(63), مركز الدراسات الاستيراتيجية, جامعة بغداد, 2015, ص236.

2- احمد عدنان عزيز,الجذور والمباني الفكرية لنظرية ولاية الفقيه في الفكر الاسلامي, مجلة القضايا السياسية, العدد(42),كلية العلوم السياسية, جامعة النهرين, 2015, ص251

3- احمد حسوني جاسم, هادي عبد الله با ش اغا,نظرية ولاية الفقيه في منظور فقهاء الامامية, مجلة كلية الامام الكاظم, العدد(3), جامعة الامام الكاظم, العراق, 2022, ص84.

4- حامد العبدالله ، الفكر الحركي لحزب الدعوة الاسلامية ، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد 2 ، صيف 1997 ، ص48

5- ستار جبار علاي, الاحزاب السياسية العراقية بعد عام 2003(دراسة في البرامج السياسية), مجلة الدراسات دولية, العدد(80), مركز الدراسات الاستيراتيجية والدولية, جامعة بغداد, 2020, ص ص31-32.

6- ستار جبار علاي, دور المرشد الاعلى في تحديد توجهات السياسة الايرانية ,مجلة كلية القانون والعلوم السياسية, العدد(4), الجامعة العراقية, 2019, ص49.

7- سداد مولود سبع, مشكلة الامن والاستقرار السياسي في العراق بعد العام 2003,مجلة دراسات دولية, العدد(62), مركز الدراسات الاستيراتيجية والدولية, جامعة بغداد,2015 , ص70 .

8- شعلان عبد القادر ابراهيم, نظرية ولاية الفقيه وموقف حزب الدعوة الاسلامية منها, مجلة الجامعة العراقية, العدد(44), الجامعة العراقية, 2019, ص231.

ثالثا/ المواقع الالكترونية

1- الشيعة في العراق ويكيبيديا https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%82%9%D8%A7%D

2- الاحزاب المرتبطة بولاية الفقيه – مصدر سابق الموقع الرسمي للجزيرة – الاحزاب المرتبطة بولاية الفقيهwww.aljazeera.net/https://26/04/2006

3- الاحزاب المرتبطة بولاية الفقيه – مصدر سابق الموقع الرسمي للجزيرة – الاحزاب المرتبطة بولاية الفقيهwww.aljazeera.net/https://2/04/2006

4- الموقع الرسمي للمجلس الاعلى ، http://www.almejlis.org/page 8.html

5- فيليب سميث, هل يجب بالفعل اعتبار قوات المجلس الاعلى الاسلامي العراقي ميليشيات جيدة؟, تحليل السياسات/ المرصد السياسي, العدد(4762), على الرابط الالكتروني: www.washingtoninstitute.org في 17/ اغسطس/2016

6- يحيى الكبيسي, التيار الصدري محاولة للفهم, على الرابط الالكتروني: www.alquds.co.uk. في 31/يناير/2020

رابعا/ المصادر باللغة الانكليزية

1- Ammar Saadoon Albadry, Omar jumaah imran, ROLE OF THE ACCOUNTABILITY IN PUBLIC ADMINISTRATION OF IRAQI POLITICAL INSTITUTIONS POST 2003 Palarch's Journal Of Archaeology Of Egypt/Egyptology 17(9), ISSN 1567-214,2020 ,p.8617.

2- Muntasser majeed hameed, political structure and the administration of political system in Iraq (post_isis), cuestiones politicas, no 65, instituto de estudios politicos y

derecho publico "dr. humberto j. la roche" de la facultad de ciencias juridicas y politicas de la Universidad del zulia Maracaibo, Venezuela, 2020. P.355.

3- Huda kazem, ahmed adnan, the state in the thought of political islamist movements in morocco after 2011, social science journal, vol.(13), published in res militaris 2023, p.926.

4- Majeed hameed muntass, state_building and ethnic pluralism in Iraq after 2003,journal of political philosophy and sociology of pilitics''polite''.analysis.chronicle forecast, vol(104), ,2022,p.243

الهوامش

[1] احمد حسوني جاسم, هادي عبد الله با ش اغا,نظرية ولاية الفقيه في منظور فقهاء الامامية, مجلة كلية الامام الكاظم, العدد(3), جامعة الامام الكاظم, العراق, 2022, ص84.

[2] ماجد العطية ، مقدمات في ولاية الفقيه (مجموعة محاضرات) ، بغداد ، د.ن ،2015 ، ج2 ، ص2

[3] ()قاسم المالكي ، اسس الحكومة الاسلامية واصولها ضمن كتاب(الحكومة من وجهة نظر المذاهب الاسلامية الطبعة الاولى) ، ص 12. ولمزيد من المعلومات ينظر الى نفس المصدر

[4] ()الموقع الرسمي لمؤسسة العلامة المرجع السيد محمد حسين فضل الله

https://arabic.bayynat.org.lb/ListingFAQ2.aspx?cid=5&Language=1

[5] سورة الحشر ايه 7

[6] محمد ابن النعمان المفيد ، اوائل المقالات في المذاهب والمختارات ، قم ، د.ن 1413 هجري ، ج4 ، ص39

[7] محمد مهدي شمس الدين ، نظام الحكم والادارة في الاسلام ، ط4 ، بيروت ، دار التعارف للمطبوعات ، د.ت ، ص358

[8] محمد مصطفوي، نظريات الحكم والدولة، دراسة مقارنة بين الفقه السلمي والقانون الدستوري الوضعي ، ط2 ، بيروت, مركز الحضارة لتنمية الفكر السلمي، ص .15

[9] علي بن الحسين المرتضى، الشافي في المامة، قم، مؤسسة النشر السلمي، 1410هـ، ج ،1 ص 39-36

[10] ينظر في ذلك : زين الدين العاملي(الشهيد الثاني)، مسالك الفهام في شرح شرائع السلم ، الطبعة الحجرية، د.م.د.ن.د.ت، ج ،ص1

[11] محمد بن النعمان المفيد ، تهذيب الحكام في شرح المقنعة ، قم ، مؤسسة النشر الاسلامي ، 1380 هجري ، ج4 ، ص 822

[12] الشيخ محمد حسين الغروي النائيني ، تنبيه الامة وتنزيه الملة ، النجف الاشرف ، 1327 هـ /1909 م ، ص55

[13] محسن الحكيم، مستمسك العروة الوثقى، ط ،3 النجف الشرف، مطبعة الاداب ، 1388هـ، ج9 ، ص 329

[14] روح ال الخميني، الحكومة السلمية ، بيروت، دار التعارف، د.ت، ص 79

[15] ستار جبار علاي, دور المرشد الاعلى في تحديد توجهات السياسة الايرانية ,مجلة كلية القانون والعلوم السياسية, العدد(4), الجامعة العراقية, 2019, ص49 .

[16] احمد عدنان عزيز,الجذور والمباني الفكرية لنظرية ولاية الفقيه في الفكر الاسلامي, مجلة القضايا السياسية, العدد(42),كلية العلوم السياسية, جامعة النهرين, 2015, ص251

[17] ماجد العطية ، مقدمات في ولاية الفقيه (مجموعة محاظرات) ، بغداد ، د.ن ،2015 ، ج2 ، ص32

[18] محمد باقر الصدر، الفتاوى الواضحة، النجف الشرف، مطبعة الاداب ،د.ت، ص 126

[19] محمد محمد صادق الصدر، مبحث حول ولية الفقيه، تحقيق: مؤسسة المنتظر لحياء تراث ال الصدر، ط ،1 ايران، مدين للطباعة والنشر، 1434هـ ، ص71

[20] محمد سعيد الحكيم، مصباح المنهاج، الجتهاد والتقليد، ط ،2 النجف الشرف، مؤسسة الحكمة للثقافة السلمية، ،2007 ص 209

[21] السيد السيستاني ، الفوائد الالهية ، جمع الشيخ محمد كاظم الجشي ، ج1 ، ص38-39

[22]() هادي حسن عليوي، اح ازب المعارضة السياسية في الع ارق ،2003-1968 مؤسسة التاريخ العربي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ص261.

[23]() هادي حسن عليوي، اح ازب المعارضة السياسية في الع ارق ،2003-1968 مؤسسة التاريخ العربي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ص.33-35

[24]() هادي حسن عليوي، مصدر سبق ذكره، ص 45.

[25]() الموقع الرسمي للمجلس الاعلى ، http://www.almejlis.org/page 8.html

[26] ()حسن لطيف الزبيدي, موسوعة السياسة العراقية ، شركة العارف للاعمال ، بيروت ، ط2 ، 2013 ، ص149.

[27]ستار جبار علاي, الاحزاب السياسية العراقية بعد عام 2003(دراسة في البرامج السياسية), مجلة الدراسات دولية, العدد(80), مركز الدراسات الاستيراتيجية والدولية, جامعة بغداد, 2020, ص ص31-32.

[28]هادي حسن عليوي, مصدر سبق ذكره, ص37.

[29]سداد مولود سبع, مشكلة الامن والاستقرار السياسي في العراق بعد العام 2003,مجلة دراسات دولية, العدد(62), مركز الدراسات الاستيراتيجية والدولية, جامعة بغداد,2015 , ص70 .

[30] Ammar Saadoon Albadry, Omar jumaahimran, ROLE OF THE ACCOUNTABILITY IN PUBLIC ADMINISTRATION OF IRAQI POLITICAL INSTITUTIONS POST 2003 Palarch's Journal Of Archaeology Of Egypt/Egyptology 17(9), ISSN 1567-214x ,p.8617.

[31] Muntasser majeed hameed, political structure and the administration of political system in Iraq (post_isis), cuestiones politicas, no 65, instituto de estudios politicos y derecho publico "dr. humberto j. la roche" de la facultad de ciencias juridicas y politicas de la Universidad del zulia Maracaibo, Venezuela, 2020. P.355.

[32]() حسن لطيف الزبيدي، أألحزاب والجمعيات والحركات والشخصيات السياسية والقومية والدينية في العراق ، ص .432

[33]() حسن ظاظا ، العراق دراسة في تأريخه السياسي 1908 – 2005 ، ط 1 ، دار الرؤية للطباعة والنشر والتوزيع ، سوريا ، 2007 ، ص96

[34]() ابراهيم رسول حسين العارضي، مصدر سبق ذكره، ص،47 مديرية االستخبارات العسكرية العامة، مصدر سبق ذكره، ص.24

[35]() حامد العبدلله ، الفكر الحركي لحزب الدعوة الاسلامية ، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد 2 ، صيف 1997 ، ص48

[36]شعلان عبد القادر ابراهيم, نظرية ولاية الفقيه وموقف حزب الدعوة الاسلامية منها, مجلة الجامعة العراقية, العدد(44), الجامعة العراقية, 2019, ص231.

[37]() حزب الدعوة الاسلامية ، برنامجنا – البيان والبرنامج السياسي ، اذار /مارس 1992 ، ص 46-53

[38] فيليب سميث, هل يجب بالفعل اعتبار قوات المجلس الاعلى الاسلامي العراقي ميليشيات جيدة؟, تحليل السياسات/ المرصد السياسي, العدد(4762), على الرابط الالكتروني: www.washingtoninstitute.org في 17/ اغسطس/2016

[39] Huda kazem, ahmed adnan, the state in the thought of political islamist movements in morocco after 2011, social science journal, vol.(13), published in res militaris 2023, p.926.

[40]() الاحزاب المرتبطة بولاية الفقيه – مصدر سابق الموقع الرسمي للجزيرة – الاحزاب المرتبطة بولاية الفقيهhttps://www.aljazeera.net/26/04/2006/

[41] يحيى الكبيسي, التيار الصدري محاولة للفهم, على الرابط الالكتروني: www.alquds.co.uk. في 31/يناير/2020

[42]() عادل رؤوف ، العمل الاسلامي في العراق بين المرجعية والحزبية ، المركز العراقي للعلام والدراسات ، الطبعة الاولى ، 2000 ، سوريا دمشق ، ص241

[43]() الشيعة في العراق ويكيبيديا https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%82%9%D8%A7%D

[44]اسعد طارش عبد الرضا, فراس كوركيس عزيز, التطورات السياسية في العراق بين الديمقراطية والتوافقية, مجلة دراسات دولية, العدد(63), مركز الدراسات الاستيراتيجية, جامعة بغداد, 2015, ص236.

[45]() الشيعة في العراق ويكيبيديا https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%82%9%D8%A7%D

[46] Majeed hameed muntass, state_building and ethnic pluralism in Iraq after 2003,journal of political philosophy and sociology of pilitics"polite".analysis.chronicle forecast, vol(104), ,2022,p.243.